UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES DE SFAX

جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

بحوث جامعية
Academic Research
Recherches Universitaires

عـــدد 7

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

جانفي 2010

بحوث مجمعة أشرف على نشرها الأستاذان :

عبدالعزيز العيادي - علي الزيدي

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES DE SFAX

جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

بحوث جامعية
Academic Research
Recherches Universitaires

N° 7

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

Janvier 2010

Etudes éditées sous la direction de :

AYADI Abdelaziz - ZIDI Ali

بحـــوث جامعيـــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

عدد 7

المُفتَرضاتُ الفلسفيةُ للكليانية

محمد عادل امطيمط

جامعة صفاقس/ تونس

ترتبط ولادة الأنظمة الكليانية في أوروبا المعاصرة بظروف طارئة في النصف الأول من القرن العشرين هي ظروف الأزمات الاقتصادية المتعاقبة والنزاعات العسكرية على نطاق واسع. ويبدو أن هذه الأحداث قد انسجمت من حيث طبيعتها مع التحول الذي كانت الرأسمالية الصناعية قد سببته منذ القرن التاسع عشر بإضعافها للبنى الاجتماعية التقليدية وخلقها لما يعرف بمجتمعات الكتلة الجماهيرية Les sociétés de masse التي ستتحول إلى ما تسميه آراندت بمجتمعات استبداد العمال Les tyrannies des travailleurs. فالحرب الكلية التي تسندها تقنية رهيبة تسمح بالتدمير على نطاق واسع (وتتطلب تعبئة شاملة على نطاق واسع أيضا)، والأزمات الاقتصادية التي جعلت الأفراد يخيرون مجتمع الأمن الاقتصادي على مجتمع الحرية الفردية اللاآمن، كل هذه عوامل ساهمت بسيكولوجيا في خلق المناخ السياسي للفكرة الشمولية. غير أن هذا المناخ النفسي وجد في تاريخ الفكر نفسه ضالة له، ليس على الطريقة التي أرادها بعض المتابعين الذين حكموا بوجود فلاسفة دعاة للكليانية قبل نشأتها (بوبار، ماريجكو..)، وإنما بسبب ما يشبه الانحراف في تطور المصادرات الكبرى للفكر الفلسفي والعلمي الحديث. لذا فإن الوقوف على المقومات الجوهرية لكل نظام كلياني كان أو سيكون، يسهّل علينا البحث في العلاقة بين الحدث الكلياني الأوروبي المعاصر، ومسار تطور الأفكار العلمية والفلسفية.

«Le totalitarisme n'est ni le communisme، ni le fascisme، ni le national-socialisme..» Karl Jaspers، *La Lutte contre le Totalitarisme* 1954.

ما هي الكليانية Totalitarisme ؟ هل يتعلق الأمر بجنس من الأنظمة يتسنى إدراجه في إطار سجل التصنيفات الفلسفية التقليدية للأنظمة السياسية أم أن الأمر يتعلق بما لا سابق له على وجه الإطلاق في التاريخين السياسي والفلسفي على حد السواء ؟ هنا يكمن، برأينا، محور السؤال بمناسبة النظر في الكليانية باعتبارها مشكلا فلسفيا. إذ لا يتوجب، وفقا لمنطق المقاربة الفلسفية، التوقف عند حدود المتابعة الوصفية لمرحلة تاريخية محددة، هي مرحلة نشأة وتطور الأنظمة الكليانية في أوروبا ما بين الحربين، ولا كذلك عند مجرد البحث في النظام الكلياني من جهة مقوماته الجوهرية، بل يُقتضى هنا أن نتطلع إلى مستوى أعمق من البحث يستهدف النظر في مدى صلة تاريخ الفكر الفلسفي السياسي والأخلاقي بل والميتافيزيقي نفسه بهذا الذي نرى وجاهة وصفه بالحدث الكلياني Evènement totalitaire في الزمن المعاصر[1]. لقد سبق لهايدغار أن ساعدنا على استيضاح الكيفية التي تكون بها التقنية الحديثة استكمالا للميتافيزيقا Achèvement de la métaphysique [2]، ويبدو، برأينا، أن الكليانية نفسها، بما هي أحد وجوه استفحال المشروع التقني في صيغته الحديثة، تمثل أحد وجوه هذا المشروع الاختزالي الذي يذكرنا بنار هيرقليط التي تبتلع كل شيء.

الهدف من ذلك هو تعقل هذا الحدث باعتباره نتيجة لسيرورة معقدة للأفكار والأحداث، بمعنى بيان الكيفية التي تبدو بها الكليانية، رغم كونها تمثل ما يشبه الانهيار المفاجئ في مسار التطور السياسي الغربي، تجسيدا لإمكانية يحتويها تاريخ

---

1) «Evénement : (D.. Erignis, E. Event, I. Avvenimento, evento.) A-. Ce qui advient à une date et en un lieu1 déterminés, lorsque ce fait présente une certaine unité, et se distingue du cours uniforme des phénomènes de même nature». A. Lalande, *Voc. Tech.& Crit.Ph.*, 8è ed., Vol. I., (E, Evénement.) P.U.F. 1992

لقد ظهرت الكليانية كجملة من النظم والنزعات السياسية والإيديولوجية في أوروبا، في غمرة انغماس هذه القارة في التمكين إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا لحلين سياسيين متقابلين، ولكنهما يعبران من جهة صيغتيهما النظريتين ومن جهة تطلعاتهما الأخلاقية عما يمكن أن يعد مشروعا إنسانيا وأخلاقيا حقيقيا يتمثل في تحرير الإنسان من أصناف القيود التي كبلته طوال تاريخه السابق والوصول به إلى درجة التحقق التي تقتضيها طبيعته. هذان الحلان المرتكزان، كل على حدة، على ارث فكري ضخم، هما الليبرالية والاشتراكية. فبدلا من أن تفي هذه الخيارات السياسية بوعودها في تجسيد المُثل التي ترسّمتها، انقلبت فجأة لتفصح عن أبشع وجوه المشهد السياسي في التاريخ الحديث. بهذا المعنى، فهي لا تمثل إفضاء ضروريا لمسار التطور السياسي كما تم تصوره وتحديد أهدافه في الخطاب السياسي الحديث كما بدأ يتبلور منذ ميكيافليي، بل تعكس ضربا من الخلل أو الخطأ في التوجيه يمثل في حد ذاته حدثا مفاجئا للعقل السياسي.

2) Martin Heidegger, *Essais et Conférences, La Question de la Technique* NRF-Gallimard, 19582

الفكر نفسه، مثلما تحتويها عناصر التطور الاجتماعي والاقتصادي السابق لمجتمعات كانت متجهة في تطورها نحو أهداف أخلاقية وسياسية تبدو مناقضة تماما لما أفرزته الكليانية. مثل هذا الأسلوب في التقصي الفلسفي هو كمثل ما يفعله البيولوجي عندما يتتبع المرض في أعراضه وتطوره كي يتبين ما إذا كان يمثل عارضا خارجيا قد انتاب اشتغال الجسد، أم جينا (مورّثا) كامنا يظل تهديده قائما ما لم يتم التأثير على التركيبة الجينية نفسها بتعديل هيئتها [1]. أي أن ما يجب أن يُدرك في سياق هذا البحث إنما هو معرفة ما إذا كان هذا الانهيار السياسي الذي مثلته الكليانية في أوروبا المعاصرة تهديدا دائما [2]، لما يمكن أن تكون له من صلات ببنية الفكر وتاريخه، أم حالة عارضة ارتبطت بطبيعة الأشخاص الذين قادوا الكليانيات الأوروبية في فترة ما من تاريخ العالم المعاصر. لعل حنا آرانت H. Arendt قد صاغت السؤال في كثير من الدقة في **الايدولوجيا والرعب** *Idéologie et Terreur* بتأكيدها على تجذّر النزوع الكلياني في عمق التجربة الإنسانية :

«Quel genre d'expérience fondamentale de la communauté humaine imprègne un type de régime dont l'essence est la terreur et le principe d'action la logique de la pensée idéologique ? Qu'une telle combinaison n'ait jamais été réalisée auparavant dans les diverses formes de domination politique‹ cela est évident. Pourtant l'expérience fondamentale sur laquelle elle repose doit être humaine et connue des hommes‹ dans la mesure où ce corps politique «original» entre tous a été inventé par les hommes‹ et répond d'une certaine manière à leurs besoins» [3].

---

1) لا يبدو توظيف النموذج البيولوجي غريبا عن مجال استقراء الشأن السياسي في تاريخ الفكر عامة والفلسفة منه على وجه التخصيص. ألم يشبه أفلاطون الاستبداد بالمرض يصيب الجسم والنفس؟

«[*L'homme tyrannique est un*] homme mal gouverné en lui-même... tout impuissant qu'il est à se maîtriser lui-même, il entreprend à commander aux autres : **semblable à un malade** n'ayant point la maîtrise de son corps qui, au lieu de mener une existence retirée, serait forcé de passer sa vie à se mesurer avec les autres et à lutter dans les concours publics.» Platon, *La République,* trad. Baccou, IX, 579b-580b. (التأكيد من عندنا)

2) «Aujourd'hui, je pense qu'aucun peuple ne peut se dire certain d'échapper à cette catastrophe, même si elle se présente sous un autre aspect et d'autres noms. Pourtant, dans le monde, on peut redouter que les peuples cultivent, comme nous-mêmes jadis, l'illusion que des choses pareilles soient impossibles chez eux ; elles sont possibles partout» K. Jaspers, *La Lutte contre le Totalitarisme,* 1930, in *Essai Philosophiques,* trad. Fr., Payot, 1970, p. 24
H. Arendt, *Idéologie et Terreur*, texte recueilli par E. Traverso, in Le Totalitarisme,

3) تجدر الإشارة هنا إلى أن قسما من النصوص المعتمدة في هذه الدراسة هي ضمن هذه التي جمعها ترافرسو في كتابه.
انظر أيضا في هذا الشأن : *Les origines du totalitarisme,* Seuil, Paris, 1998

غير أن لبسا جوهريا في المفهوم ذاته يعترض المتابع لهذا الشأن. فمفهوم الكليانية، كما يؤكد على ذلك أ. ترافرسو[1] E. Traverso، يحيلنا في نفس الوقت إلى واقع Fait يتمثل في تلك الأنظمة الكليانية بما هي وقائع تاريخية، ثم هو يحيلنا إلى تصور Concept يعرف شكلا من أشكال السلطة غير القابلة للإدراج ضمن التصنيف الكلاسيكي للأنظمة، وهو أخير يحيلنا إلى نظرية Théorie تكشف عن نموذج الهيمنة كما يتحدد في سياق التحليل المقارن للأنظمة الكليانية. وبرأينا فان الغموض يرتبط خاصة بالكليانية بما هي تصور أو بما هي تعريف لأسلوب في ممارسة الحكم. ومردّ ذلك هو كون الكليانية تكشف عن ضرب من التلفيقية Eclectisme تجمع فيها بين مقومات متباينة لأجناس متناقضة من الأنظمة السياسية، فيحتار الملاحظ إزاء ما يبدو في ظاهره استبدادا Tyrannie سياسيا من جهة، ويكون مستوعبا، ضمن آليات اشتغاله، لمفاهيم وإجراءات تتنزل ضمن حقل الخطاب الديمقراطي من جهة أخرى [2]. وهو يحتار أيضا إزاء نظام يبدو مرتكزا من جهة على سلطة الفرد النزوية المطلقة (القائد الكلياني كما جسدته صور ستالين أو هتلر...) [3] في حين أنه يشتغل، من جهة أخرى، بموجب آلية بيروقراطية ذات نفوذ مطلق يبدو من الصعب معها تخيل مجال للاعقلانية الإرادة الفردية [4]. وأخيرا، وليس آخرا، فانه لا يُفهم بيسر،

---

1) Enzo Traverso, *Le Totalitarisme, le XXe siècle en débat*, Introduction &textes choisis, Seuil, Paris, Janvier 2001., Avant-propos, p. 5.

2) لقد قدمت الأنظمة الكليانية نفسها باعتبارها ديمقراطيات شعبية. Démocraties plébiscitaires ou populaires. أي أنها ادعت الذهاب بمشروعها السياسي إلى الحد الأقصى من الديمقراطية، ذلك الحد الذي يمثل في حد ذاته، إلغاء للديمقراطية في معنييها الأثيني والحديث.

«L'autocratie (forme tyrannique du pouvoir) impose sa volonté sur un peuple indifférent et hostile, tandis que le totalitarisme tend à gouverner avec le consentement des gouvernés et, parfois, y parvient» Hans Morgenthan, *The restoration of americains politics*, cité par J. Marejko in *J.J ; Rousseau et la dérive Totalitaire*, p. 24

في نقد الكليانية بما هي ديمقراطية شعبية، انظر J. L. Talmon, *Les origines de la démocratie totalitaire*, (trad. Fr.), Paris, Calmann-Levy, 1964

3) في صلة سلوك المستبدTyran بالنزوة وفي خلوّه من التعقل، أنظر Platon, *La République*, Livre IX, à partir de 571d.

4) Le totalitarisme «est semblable à un **mécanisme** qui se met en branle sans que ses constructeurs eux-mêmes le comprennent vraiment. On dirait un être doué de vie indépendante, une chose sans âme, démonique (au sens du mythe grec), et qui prend possession de tous les hommes, aussi bien ceux qui, mi conscient, mi-inconscients, l'ont eux-mêmes appelée à l'être. Le totalitarisme est comme un spectre qui boit le sang des vivants et, par là, devient réel, tandis que ses victimes se survivent à elles-mêmes, foule de cadavres ambulant». Karl Jaspers, La Lutte..., pp. 24-25 «L'Allemagne est soumise à une autorité poussée à l'extrême, mais cette autorité est suspendue à un principe proprement magique, la vocation de Führer. **Quant à l'autorité de la bureaucratie technique, elle tend à être rationnelle, mais elle ne saurait se passer de la magie du Führer**» R. Aron, Etat démocratique et Etat totalitaire, 1939, Texte recueilli par E. Traverso, *in Le Totalitarisme*, p. 191(التأكيد من عندنا)

للوهلة الأولى، كيف يكون النظام المرتكز على صهر الأفراد داخل الكتلة masse [1] (الشعب، الجماهير، الأمة، الدولة...)، هو النظام نفسه الذي يستمدّ إمكانية استمراره من التفتيت atomisation والعزل isolement بتحويل الأفراد إلى ما يشبه الذرّات المنفصلة التي يتعطل فيما بينها كل تواصل أو تمفصل من أجل الانتظام ضمن "كلّ" ما. فما هو هذا النظام الذي يرسّخ الاستبداد بالارتكاز على الديمقراطية ؟ وما هو هذا النظام الذي تلتقي فيه لاعقلانية الإرادة الفردية للحاكم مع العقلانية اللاّشخصانية Impersonnelle للجهاز البيروقراطي؟ ثم كيف يكون صهر الأفراد داخل كتلة "الكل" طريقا إلى تدمير العلاقات فيما بينهم وتفتيتهم ؟ أفلا يدلّ ذلك على أن الكتلة masse لا تكون كلاّ Tout [2] ؟ وهل يعني ذلك أن مفهوم الكل لا ينطبق إلا تعسّفا على ذلك المجموع الذي يشكل موضوع الهيمنة الكليانية ؟

هذا جانب مما يصفه ترافرسو ب : "الغموض الجوهري Ambiguïté substantielle" الذي يميز الكليانية، وهو غموض يستفحل بإدراكنا أن الكليانية ليست بحكم الضرورة نظاما سياسيا أو دولة قائمة (كما تجسدت في ألمانيا مثلا) إذ تنبري أيضا باعتبارها وضعا Posture أو نسقا لا يقتضي تضخما لدور الدولة بما هي سلطة منظورة بقدر ما يقتضي انصهارا(اختفاء) للأفراد ضمن نسق شمولي من علاقات الهيمنة الخفية [3]. فكيف يقبل أن ما اعتيد على المماهاة بينه وبين تضخم جهاز

---

1) نستخدم هنا مفهوم الكتلة (وهو مفهوم فيزيائيٌ المجال كما هو معروف) لما ارتأينا فيه من ملاءمة لخصائص موضوع الهيمنة الكليانية. أنظر الهامش الموالي.

2) فيُقتضى أن نراجع هنا لفظ الكليانية بما هو ترجمة ل : Totalitarisme (totalitarism). وفعلا، فان لفظ Totalitarisme ليس مشتقا كما هو بيّن من Tout بل من Totalité. حيث يبدو الفارق فلسفيا بين الكل Toutوالمجموع Totalité لا غبار عليه. ففي حين يحيلنا الكل على معنى انتظام العناصر المختلفة التي تحافظ رغم تمفصلها داخل الكل على تميزها واستقلاليتها (وهنا يبدو، بما يشكل مفارقة لغوية صارخة، أن مفهوم الكل أكثر ملاءمة في وصف الديمقراطية Démocratie وليس الكليانية)، يحيلنا المجموع على انصهار المكونات الأولى داخل كتلة متجانسة. ويبدو أن هذا المعنى الثاني هو الأكثر انطباقا على الكليانية من الأول. فهل من الوجاهة أن نواصل ترجمة Totalitarisme بكليانية ؟ يبدو لنا أنه من قبيل الوجاهة البحث عن لفظ يكون ذا صلة اشتقاقية ب : كتلة (حيث يتسنى النظر في إمكانية استعارة هذا المفهوم من الحقل الفيزيائي) أو مجموع، أو حتى الشمول (حيث تترجم العبارة أحيانا بشمولية ولكن الغالب هو كليانية)، غير أننا لن نجازف بذلك في مثل هذا المقام. في مختلف معاني الكل وفي التمييز بينه وبين المجموع La somme أنظر مثلا. Aristote, Métaphysique, Δ, 26

3) ليست كليانية النسق الليبرالي كليانية مرتكزة على نفوذ دولة بقدر ما هي هيمنة على الأفراد يجريها نسق العلاقات الاقتصادية. أنظر في ذلك : Herbert Marcuse, *La Lutte contre le Libéralisme dans la conception totalitaire de l'Etat,* (1934), tr. De l'Allemand par Daniel Bresson, Minuit, paris, 1970

الدولة، يكون ممكنا أيضا رصده باعتباره حالة لا ترتكز في تجليها أو تحققها على وجود سلطة سياسية منظورة هي سلطة الدولة باعتبارها من بعض الوجوه متميّزة ومتعالية Transcendant ؟ أو ليس التعالي في المجال السياسي هو ما يجعل تعيين خط الفصل بين الكليانية والاستبداد ممكنا ؟ أفلا يدلّ هذا على أن الكليانية (السياسية/اللاّسياسية apolitique ؟ [1]) إنما تشترط في قرار أمرها نهاية التعالي في المجال السياسي ؟ ولكن، أليست نهاية التعالي نهاية للسياسيّ في حدّ ذاته ؟ وهل معنى ذلك كله أن التفكير في الكليانية ليس تفكيرا في نظام سياسي بل فيما هو نقض للسياسي في جوهره ؟

I- الكليانية باعتبارها مفاجأة للفكر السياسي :

لا تتسنى مباشرة النظر في الكليانية إلا بقبول التقاطع الذي يحدث بين هذه الخصائص المتضاربة. فالجدل الذي قام حول هذا الحدث منذ قيامه وخلال النصف الثاني من القرن العشرين يعكس انعدام الوضوح الكامن بهذا الوجه في تعريفها أصلا [2]. غير أن ما يشغلنا هنا بدرجة أولى هو مسألة التصنيف، أي الكليانية باعتبارها تصورا لشكل نظام سياسي. فسواء نظرنا في نصوص الفلسفة السياسية

L'Homme unidimensionnel. Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée, Editions de Minuit, Paris, 1968.

«Contrairement à la vulgate libérale, totalitarisme et capitalisme ne sont pas, pour lui, des termes contradictoires, car le capitalisme est un système qui règle la *totalité* des relations sociales. Au cours du XXe siècle, ce caractère invétéré du capital apparaît manifeste, et le système devient, selon Marcuse, totalitaire. Les mots «monopoliste» et «totalitaire» (et, par la suite, «unidimensionnel») sont ainsi presque synonymes, et représentent les deux faces d'un même phénomène dans lequel *«la société dans sa totalité s'est dressée contre les intérêts particuliers»* par une nouvelle forme de rationalité : la rationalité technique, basée sur des critères d'efficacité et de précision.» Raffaele Laudani, H. Marcuse et le Nazisme, Au cœur du débat sur le Totalitarisme, Le Monde Diplomatique Octobre 2000 pp. 26-27

1) اذا اتفقنا على أن جوهر السياسي يكمن في ما يقتضيه من آخرية يجسمها تعالي السلطة في تواجهها مع موضوعها (المجتمع)، فان الكليانية بما اقتضته من صهر للأفراد في الكتلة التي تقدم على أنها القوة الحقيقية للدولة، تمثل نهاية للسياسي. نهاية السياسي هي إذن نهاية السلطة السياسية بما هي متعالية. حول نهاية السياسي في الصيغة المعاصرة للعبة السياسية، أنظر: Pierre Birnbaum, *La Fin du Politique*, Paris, Seuil, 1975

«Dans une société [celle qui se conçoit à la lumière de la philosophie politique classique] ainsi réconciliée avec elle-même, le politique n'apparaîtrait plus comme un espace où régnerait l'affrontement, il perdrait sa nature essentiellement conflictuelle.» *Avant-propos,* p.7

2) حول تشعب النقاش حول الكليانية في القرن الماضي، أنظر:

Enzo Traverso, Le *Totalitarisme* : le XXe siècle en débat, Introduction &textes choisis, Seuil, Paris, Janvier 2001.

القديمة أم في النصوص الكلاسيكية، فإننا لن نجد لهذا الجنس من الأنظمة أثرا. وليكن شاهدنا هنا هو أفلاطون. فهو يعمد ، كما هو معروف ، في مستوى الكتاب الثامن من **الجمهورية** [1] إلى طرح تصنيف للمدن اللا-عادلة Cités Injustes التي يقاس فسادها على نموذج المدينة العادلة. ويتخذ العرض اتجاها نازلا من مستوى المثال الأفضل للمدينة القائم في المدينة العادلة في اتجاه الأنظمة التي تدرجت في الانحدار تباعا إلى الدرجة القصوى من الفساد. ويرد أفلاطون هذه الأنظمة الفاسدة إلى أربعة تتعاقب في مسار انحدار نظام الحكم من المدينة العادلة نحو الفساد السياسي فيما يشبه الضرورة التاريخية. الصنف الأول هو النظام التيموقراطي [2] timocratie (كما شهدته الكريت، أما الثاني فهو النظام الأليغارشاي [3] Oligarchie الذي يفضي بانحلاله إلى الديمقراطية [4] Démocratie، في حين أن هذه تؤول إلى الاستبداد [5] Tyrannie.

---

1) 544a-545a1

2) «le gouvernement de l'honneur (comme je n'est pas de nom usité à lui donner, je l'appellerai timocratie ou timarchie)» La *République*, 545a

3) L'Oligarchie est «le gouvernement, répondis-je, qui est fondé sur le cens, où les riches commandent, et où le pauvre ne participe point au pouvoir», ibid.,, 550 d «l'Oligarchie aura donc, d'abord, ce défaut capital…il y a une nécessité qu'une pareille cité ne soit pas une, mais double, celle des pauvres et celle des riches, qui habitent le même sol et conspirent sans cesse les uns contre les autres» ibid., 551c-552b

4) «La démocratie apparaît lorsque les pauvres, ayant remporté la victoire sur les riches, massacrent les uns, bannissent les autres, et partagent également avec ceux qui restent le gouvernement et les charges publiques ; et le plus souvent ces charges sont tirées au sort» *La République*, 556b-557b

5) «Ainsi, l'excès de liberté doit aboutir à un excès de servitude, et dans l'individu et dans l'Etat…Vraisemblablement, la tyrannie n'est donc issue d'aucun autre gouvernement que la démocratie, une liberté extrême étant suivie, je pense, d'une extrême et cruelle servitude» La *République*, 564a-564e

رغم أن الاستبداد أسبق في ظهوره تاريخيا في اليونان عن ظهور الديمقراطية، فقد ظهرت الأنظمة الاستبدادية في اليونان القديمة بداية من القرن السابع قبل الميلاد في كورانث وسيسيون نتيجة لأزمات اقتصادية حادة شهدتها تلك المدن خلال القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد. وقد صعد المستبدون إلى السلطة في مواجهة حكم العائلات الأرستقراطية الأليغارشي، في شكل حركة انقلابية مرتكزة على القوة وإن ساندتها الفئات الفقيرة في تلك المدن. ويمكن القول أن القرن السابع قبل الميلاد في اليونان كان قرن ازدهار الاستبداد قبل أن تسمح الظروف بالعودة إلى الأليغارشيات وبميلاد الديمقراطية الأثينية في القرن السادس. ويبدو أن ما يصفه أفلاطون هنا هو أشبه بالتصور الدائري للتاريخ حيث تبدو المقارنة ممكنة مع صعود الكليانية في أعقاب الديمقراطية الليبرالية في أوروبا المعاصرة :

«dans le domaine de l'histoire, l'ordre de succession de divers régimes n'est sans doute pas aussi immuable que le croyait Platon ; mais le tableau qu'il a brossé de leur genèse et les traits par lesquels il les a caractérisés restent, après vingt-trois siècles, d'une saisissante vérité.» Robert Baccou, *Intr.* à *La République* de Platon, ed. Garnier-Flamm. 1966, p.56

وبيّن أننا، إذا ما تأملنا تعريف أفلاطون لأي من هذه الأصناف الأربعة، لن نجد من بينها ما يمكننا المماهاة بينه وبين الكليانية. فقد نتوخى منحى تلفيقيا لنحصل على هذه الخاصيّة أو تلك مما تتوفر عليه الكليانية كما شهدها القرن العشرون في أوروبا، ولكن حقيقة النظام الكلياني في تكاملها تبدو مختلفة جدا عن كل واحد من هذه الأصناف. فالنظام الاستبدادي وهو أشد هذه الأنظمة بأسا باعتباره يحتكم إلى القوة والعنف، وباعتباره يلغي كل آخرية في علاقة الحاكم بالشعب - الذي يستحيل معه رعية - هذا الشكل من الحكم ، يبدو الأقرب في خصائصه إلى طبيعة النظام الكلياني. ولكننا لا نستطيع المماهاة بينه وبين الكليانية لفارق بسيط جوهري يتمثل في كونه - باعتبار أن القوة هي المصدر الوحيد للشرعية فيه - لا يستمد مشروعيته من الشعب. أما الأنظمة الكليانية المعاصرة حتى وإن بدت ظاهريا شبيهة باستبداد المستبد الفرد المرتكز على القوة (ستالين، هتلر، موسوليني)، فإنها قامت على معادلة مناقضة تماما لذلك : فقد وصل كل منها إلى هرم السلطة بناء على مشروعية شعبية بررتها ضرورات تاريخية (روسيا) أو طبيعية (ألمانيا) أو محض دواع اجتماعية أو سياسية (إيطاليا) [1]. لقد بدت الكليانيات الحديثة كتجذير لا حدود له للديمقراطية الحديثة - لا للديمقراطية اليونانية - محاولة بذلك تجسيد المشروع الروسّوي للإرادة العامة Volonté Générale كأساس للحكم [2].

أما مقارنة ببقية الأنظمة التي يذكرها أفلاطون التيمقراطية والأليغارشية والديمقراطية ، فإن الأمر لا يدعو في نظرنا إلى عمق نظر. إذ ليست الكليانية بحكم طغمة عسكرية (التيموقراطية) وإن بدت كذلك. فأساسها العسكري كما بين أرنست

---

1) يعود ذلك إلى الاختلاف الواضح بين هذه التجارب. فقد بررت دولة الرايخ الثالث شموليتها بضرورة طبيعية عرقية يجسمها تفوق الجنس الآري، في حين أن الفاشية الايطالية منحت هذا الامتياز للدولة («Anti-individualiste, la conception fasciste prône l'Etat ; elle est aussi pour l'individu en tant qu'il fait corps avec l'Etat» G. Gentile & B. Mussolini, *La Doctrine du fascisme*, in B. Mussolini, *Œuvres et Discours,* t. IX, traduit de l'Italien par Maria Croci, Paris, 1935, Texte recueilli par E. Traverso in *Le Totalitarisme,* p. 136) «L'Etat n'est pas seulement le présent, mais il est aussi le passé et surtout l'avenir. Dépassant la brève limite des existences individuelles, l'Etat représente la conscience immanente de la nation.» Ibid., p. 134
أما التجربة البلشفية فإنها لم تقم من أجل استنهاض أمة ولا من أجل صهر الأفراد داخل الكل المتجانس لدولة كلية، بل بدعوى الضرورة التاريخية لقيام الشيوعية.

2) فيما يتعلّق بالنموذج الروسّوي للدولة/الإرادة العامة باعتبارها نظرية كليانية، انظر J. Marejko, *JJ. Rousseau et La dérive totalitaire*.

يونغر E. Junger هو التعبئة الشاملة La mobilisation totale [1] بما يعني عسكرة المجتمع بأكمله وذلك عبر وسائط إعلامية دعائية وبيروقراطية ذات نفوذ موسع على قدر وهم التماهي بين إرادة الحاكم وإرادة الشعب الذي يدعيه النظام الكلياني. ثم أنه لا يمكننا أن ندرج الديمقراطية نفسها في سياق المقارنة لتقابلها الواضح مع الكليانية. غير أن المفارقة تكمن هنا في أن ما سيُعدّ كليانيا لدى أفلاطون، إنما هو مشروع المدينة العادلة نفسه [2]. ويبينه. كهن Hans Kohn في مقارنته بين الدكتاتورية الفاشية والدكتاتورية الشيوعية، أن الأنظمة التي حكمت روسيا وايطاليا مع ستالين وموسوليني، هي ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ السياسي الأوروبي. فهي لا تشبه إلا قليلا تلك الأشكال التقليدية للحكم الاستبدادي التي استمدت مشروعيتها من أفق مغاير للمجال الاجتماعي، أي تلك التي ليس لها أساس أنثربولوجي. فسلطة الملك التقليدية كانت تستلهم مشروعيتها من بنية فكرية مختلفة عن تلك التي شهدت ميلاد الأنظمة الكليانية. إنها ترتكز على العرف وعلى التقاليد العريقة المنظمة لشكلها ولتوارثها... أما دكتاتورية القائد الكلياني فإنها تستند إلى القوة الغائمة للكتلة الجماهيرية التي لا بنية فكرية ولا عراقة اجتماعية لها [3].

II- في جوهر الكليانية :

يمكننا القول في مرحلة أولى إن ثلاث تجارب سياسية معاصرة هي التي كانت بشكل أو بآخر وراء نشأة هذا المفهوم ووراء تنزيله داخل حقل الدراسات السياسية المعاصرة. هذه التجارب هي تلك التي تتعلق بكلّ من الفاشية الإيطالية (1922-1945) والاشتراكية القومية الألمانية (1933-1945) والتجربة الستالينية في روسيا إلى حدود أواسط الخمسينات من القرن الماضي. فرغم الفوارق الجوهرية بين هذه الأنظمة من جهة ظروف تشكلها تاريخيا ومن جهة إيديولوجيتها وقاعدتها الاجتماعية فإنها " تعبر عن أشكال من السلطة غير معروفة من ذي قبل ، تستدعي ملامحها المتشابهة إجراء المقارنة بينها، وهي أنظمة تقود آثارها الإجرامية إلى تساؤلات جديدة حول العلاقة التي بدأت بالبروز خلال القرن العشرين ين السلطة والمجتمع من جهة، وبين العنف

---

1) Ernst Jünger, *La Mobilisation totale*, Tr. De L'Allemand par M. B. de Launey, recueilli dans *L'Etat Universel*l *suivi de La Mobilisation totale*, Gallimard, Paris, 1990, p. 97-115

2) K. Popper, la société ouverte et ses ennemis, in E. Traverso, Le *Tota*., p. 5912.

3) «Les dictatures contemporaines sont dirigées par des hommes qui n'appartiennent pas aux classes dominantes» Hans Kohn,

والدولة من جهة أخرى" [1]. لا يجب التغافل هنا عن تلك العوامل التاريخية والسيكولوجية المتميزة التي ساهمت في تشكل الدولة الكليانية التقليدية في تلك الفترة من القرن الماضي (نهاية الحرب العالمية الأولى). فلقد ولدت تلك التجارب الشهيرة في ظروف أهمّ ما يسمها هو سياسة التعبئة الشاملة التي فرضتها الحرب. ولقد تجلت هذه السياسة في مرحلة أولى في الانتقال من الحرب التقليدية الجزئية التي كانت من مهام النخبة إلى الحرب الشاملة La guerre totale من جهة التعبئة ومن جهة النتائج في آن معا. فجذور فكرة الدولة الكليانية توجد حسب ترافرسو في التحول الكبير الذي سببته الحرب الأولى حيث أن الحديث عن حرب كلية كان قد بدأ قبل صعود هتلر وموسوليني إلى السلطة :

> «Ce conflit militaire de l'age démocratique avait absorbé toutes les ressources matérielles, mobilisé toutes les forces économiques et sociales, remodelé les mentalités et la culture du vieux monde. Tout en étant au départ une guerre classique... dans laquelle devaient naturellement s'appliquer les prescriptions (*jus in bello*) visant à reconnaître l'ennemi comme un *justus hostis*, elle se transforma peu à peu, par l'entité et la dynamique des forces mobilisées, en gigantesque massacre qui évoquait ce que Kant avait déjà appelé une «guerre d'extermination (*bellum internecinum*)» [*Vers la paix perpétuelle, Esquisse philosophique* 1795]. On expérimenta alors la guerre de masse moderne, capable de transformer des champs de bataille étendus sur des dizaines de kilomètres en gigantesques cimetières. Avec ses tranchées, ses canons et ses armes chimiques, la guerre totale inaugurait l'ère de massacre technologiques et révélait l'horreur de la mort anonyme de masse» [2].

وبهذا الوجه يتسنى الحكم أن مجزرة 1914-1918 تمثل بالنسبة إلى الكليانية تجربة مؤسسة.

ثمة ههنا عامل آخر يتداخل هنا مع مشهد الحرب الكلية أو قل هو نتيجة له، هو التقنية. فالحرب الكلية لا يمكنها أن تبلغ مداها الأقصى من التدمير إلا بما توفره التقنية من وسائل للسيطرة على مكان المعركة زمانها ولإيقاع الحد الأقصى في الخسائر كما تسمح به المدفعية أو الأسلحة الكيميائية التي تصيب العدو بأعداد كبيرة وبشكل أعمى وعلى نطاق جغرافي واسع. الكتلة الجماهيرية المعبئة نفسيا وإيديولوجيا، والتقنية القادرة على الفعل على نطاق واسع، هما، ومنذ البدايات وقود الكليانية التاريخي.

---

1) E. Traverso, *Le Totalit., Introd.*, p 337.1

2) Ibid., p. 92

إلا أن ما يهمنا هنا ليس السياق العسكري والنفسي الذي نشأت فيه الكليانية، بل الأرضية الفكرية التي جعلت تصورها كنموذج سياسي ممكنا. ما يهمنا هنا هو الجذور الفكرية للمشروع الكلياني في أوروبا. وأهم ما يجب التوقف عنده في هذا السياق هو اتفاق الملاحظين حول تعريف الكليانية باعتبارها صنفا من الأنظمة يمثل الطرح المضاد تماما لمفهوم دولة الحق والقانون، أي حول تعريف يتعلق بما هو أبعد من استقراء الفوارق التاريخية الظرفيّة ذات الصلة بآليات التشكل والاشتغال، بهدف الإحاطة بالخصائص الثابتة التي تسمح بإدراج نظام ما ضمن دائرة الكليانية. ويبدو أن ذلك هو ما مكّن من تجاوز المواجهات الإيديولوجية التي : - إما أنها تتخذ من الكليانية عنوان امتياز يخصّ طبيعة المشروع السياسي للدولة الكليانية (وجهة النظر الفاشية [1]). - أو هي تطرح الكليانية كتهمة توجه إلى هذا النظام أو ذاك لتجريده ممّا يعتبر مشروعية سياسية اجتماعية حقيقية (الكليانية باعتبارها تهمة يوجهها الليبراليون إلى النازية أو الاشتراكية الستالينية أو تلك التي يوجهها اليساريون إما إلى الاشتراكية الستالينية نفسها أو إلى كل من النازية والفاشية والليبرالية [2]).

تبدو هذه الرؤية أكثر انفتاحا وقدرة على تأسيس نقد حقيقي للكليانية يقوم على النظر في جوهرها الذي يظل واحدا وإن تعددت تعيّناته. إنها الآلية نفسها التي سمحت مثلا بتجذير النقد الفلسفي للكليانية مع مدرسة فرانكفورت (ماركيوز بشكل خاص) وذلك عبر إدراج الليبرالية، التي كانت تمثل موقع الملاحظة في هذا الشأن، ضمن دائرة الكليانية. بهذا المعنى، سيغدو من الصعب مثلا قبول القول بأن الكليانية لا تقبل التحديد إلا في المقارنة مع النموذج السوسيو- اقتصادي لليبرالية، إذ أن ذلك يتضارب مع إمكانية إدراج النظام الليبرالي نفسه ضمن جنس الأنظمة الكليانية. المطلوب هنا

---

1) يمكننا هنا أن نعتبر نصوصا مثل Ernest Junger, *la Mobilisation totale,* (1930), Giovanni Gentile, Benito Mussolini, *La Doctrine du Fascisme* (1932), Carl Scmidt, *L'Evolution de l'Etat Total en Allemagne,* (1933), et Ernest Forsthof, *L'Etat Total* (1933), بمثابة التعبير عن هذا المنحى الأول.

2) ضمن هذا الصنف الثاني من الكتابات يدرج ترافرسو جملة من التيارات والمراحل يعترف هو نفسه بأن إحصاءها وتصنيفها هو مجرد مقاربة : - الكتابات المندرجة ضمن ما يسميه **النقد الليبرالي للكليانية** في الثلاثينات من القرن الماضي (يندرج ضمن هذا الصنف كتاب ريمون آرون : الدول الديمقراطية والدول الكليانية 1939) - **النقد المسيحي للكليانية** (مثل جاك ماريتان، الكليانيات الفاشية والكليانية الشيوعية 1936) - **النقد الماركسي للكليانية** (حيث يدرج خاصة أنطونيو غرامشي، حول الدولة الكليانية 1932 وهربارت ماركيوز، النضال ضد الليبرالية بما هي تصور كلياني للدولة) – **النقد اليساري للكليانية من الحرب الباردة إلى ماي 1968** (حيث يدرج خاصة حنا آرانديت، الايديولوجيا والرعب 1953)....

هو ألاّ نخلط بين ما هو في مقام الجنس وما هو في مقام النوع. عندئذ، لن تتحدد الكليانية باعتبارها نظاما سياسيا بل باعتبارها جنسا من الأنظمة السياسية، أي أن تعريفها سيقتضي تجاوزا للخصوصيات الجغرا- سياسية للأنظمة من أجل الوقوف على الماهية أو على الخصائص المشتركة التي من شأنها أن توفر الجهد الذي تستدعيه المواجهات الإيديولوجية. صحيح أنه يظل من الممكن الاعتراض على مثل هذه الرؤية بسبب أهمية الفروقات الزمنية بين الأنظمة التي جسمت الكليانية تاريخيا. إذ توجد فوارق تكاد تكون جذرية بين الأنظمة الثلاثة المذكورة من جهة سيرورة تشكلها وكيفية تطور العلاقة بين المجتمع والدولة وبين الدولة والعنف فيها. فبين البلشفية في روسيا والفاشية في إيطاليا تبدو الفوارق غير قابلة للاختزال البتة. شتّان بين البلشفية التي طرحت نفسها كثورة تبتغي إلغاء جذريا لكل البنى التقليدية للمجتمع الطبقي والفاشية التي بدت في المشهد الأوروبي في تلك الفترة بمثابة الحركة المضادة للثورة. وبيّنٌ أيضا هو الفارق بين النازية التي ابتنت شموليتها السياسية على مقولة العرق المتفوق للأمة والاشتراكية السوفيتية التي طرحت مشروعها للتغيير كخدمة للطبقات المضطهدة وتمهيدا للنموذج الشيوعي الكوني، أو الفاشية التي، وفقا لتأملات جانتيلي وموسوليني، قادها المثل الأعلى للدولة ـ الكلّ باعتبارها هدفا لذاته وليس هدفها الأمة أو الطبقة أو حتى الإنسانية [1]. إلاّ أن النقد الفلسفي، كما أشرنا، يتطلّع، - وقد برهن على ذلك في تاريخ قسم كبير من الكتابات المتعلقة بهذا المشكل (ح. آرانـدت، ك. بوبر، ج. تالمون، ج. ماريجكو ...) - إلى إدراك الأسس والقفز فوق الفروقات لما يرمي إليه من ربط للتفكير في هذا المشكل بأفق قيميّ كونيّ . فالمطلوب هو أن ندرك الكليانية باعتبارها عرضًا وباعتبارها انحرافا في مسار التئام الرؤية السياسية التي يجب أن تصبّ في خدمة القيم حتى يتسنى استباق العلة المقوضة للجسم السياسي.

ويترتب عن ذلك أن البحث فيما إذا كانت الكليانية متجذرة في تاريخ الفكر (بما يجعل منها تهديدا قائما)، يقتضي الاتفاق منذ البداية حول ما يمكن اعتباره مقومات جوهرية للكليانية كما تجسدت تاريخيا في الأنظمة المذكورة وكما يمكن

---

1) انظر: G. Gentile, Benito Mussolini, *La doctrine du Fascisme*, in E. Traverso, *Le Totalitarisme, pp.122-136.*

استلهامها من المقاربات التي اتخذت منها مدارا لاهتمامها. وسنعتمد هنا بشكل خاص على تحليلات كل من آراندت، ماركيوز، تالمون وماريجكو للمشكل الكلياني [1] :

1- مجانسة الفضاء الاجتماعي : L'homogénéisation de l'espace social

يبدو أولا أنه سواء أتجلى النظام الكلياني في صورة سلطة سياسية منظورة تتظاهر بتعاليها على المجال العام (التجارب الكليانية الأولى في ألمانيا، ايطاليا وروسيا)، أم كان نسقا خفيا من علاقات هيمنة يكفل سريانها واستمرارها نظام ارتباطات لاشخصاني (الكليانية الليبرالية)، فهو شكل من التأطير السياسي للأفراد ضمن كتلة واحدة تغيب فيها المصلحة الخاصة لحساب مصلحة الكل المتمثل في الشعب، الأمة، الوطن، الدولة أو النسق. وهو ما يعني أنه يرتكز على ضرب من ممثلة الفضاء الاجتماعي وردّه إلى فضاء متجانس هندسيا عبر إلغاء الهياكل التقليدية التي كانت تمثل فيه اختلافا وتمفصلا داخليا. يوضح ج.ل.تالمون ذلك قائلا :

"لقد قامت الديمقراطية الكليانية مبكرا (...) بجعل الإنسان مرجعية مطلقة. فلا يكفي تحريره من عوامل الإكراه، بل يجب أن يتم تقويض كل التقاليد القائمة، كل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية وإعادة بنائها من أجل أن تُكفل للإنسان حقوقه كلها. فهذه الديمقراطية الكليانية تنظر إلى الإنسان في ذاته *per se*، مجرّدا من كل الصفات التي لا تندرج في طبيعته العامّة. فهي تنظر إليه باعتباره المبدأ الوحيد المكون للنظام الطبيعي بمعزل عن كل الانتماءات والمصالح التقليدية. إذ يقتضي إدراك الإنسان في ذاته إزاحة كل الاختلافات وكل الفوارق. وهو ما يكسب الفكرة الأخلاقية لحقوق الإنسان صفة المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية. فعبر هذه الفكرة يتم التركيز على إزالة الفوارق وعلى ضرورة إعادة ذوي الامتيازات إلى دائرة الإنسانية المشتركة وعلى إزاحة كل المراكز الوسطى للسلطة سواء تعلق الأمر بطبقات اجتماعية أو بمجموعات محلية أو فئات مهنية (...) لا شيء بعد الآن يمكنه أن يتوسّط بين الإنسان (المجرّد) والدولة. وعندما يتوقف ابتزاز السلطة من قبل هذه الوسائط، فان سلطة الدولة تصبح لا حدود لها. وتؤدي هذه العلاقة المباشرة بين الإنسان والدولة إلى الخضوع إلى دين الدولة. إنها علاقة تتعارض مع التنوّع الملازم لتعدد الفئات الاجتماعية ومع التنوع الذي ينتج عن تلقائية الإنسان...

---

1) ننتهج هنا منحى اختزاليا وانتقائيات لضرورات الربط مع المقولات والتصورات التي نعتبر أنها تشكل الجذر الفلسفي للكليانية (أنظر القسم الأخير من المقال)، ولكن لمزيد التدقيق في مجمل مقومات النظم الكليانية يمكن العودة مثلا إلى: R. Aron, (texte présenté sous forme de communication à *la Société Française de philosophie*, le 17 Juin 1939.) *Etats démocratiques et Etats totalitaires*, 1939, Texte recueilli par Traverso in *Le Totalitarisme*, pp. 184-201

هنا يجب أن يكون الإنسان سيّد نفسه حيث تلتقي فكرة الإنسان في ذاته مع المصادرة القائلة بوجود نقطة هندسية تلتقي (تتلاشى) فيها كل الإرادات، والنزوع نحو الديمقراطية الشعبية هو لازمة ذلك" [1]

يبدو أن هذه المجانسة ضرورية من أجل إحكام السيطرة والتخطيط والمراقبة الشاملة، فالفضاء المتغاير لا يسمح بذلك. بدلا من الانتماء إلى العائلة أو إلى الحزب أو إلى جهة ما مختلفة يتم ترسيخ الانتماء إلى الكل الذي يطرح في صيغة مقولة كلية مثل الوطن أو الأمة أو الدولة. وعندما يتعلق الأمر خصوصا بكليانية النسق في الأنظمة الليبرالية فان الانتماء نفسه يفقد معناه ليحل محله المفهوم المجرد للإنسانية في ذاتها باعتباره تأسيسا للمساواة الأصلية بين الجميع. صحيح أنّ ذلك يبدو واضحا أيضا في الكليانية الستالينية التي لم تنبن على أيّ من المقولات "اليمينية" التي روّجتها الفاشية والنازية(الأمة، العرق...)، ولكنه ينطبق خاصّة على الليبرالية باعتبارها نسقا يتعولم دون الوقوف عند حدود أمة أو دولة أو شعب.

2- نهاية التعالي في المجال السياسي : La fin de la transcendance

لقد استثمرت الكليانيات عملية تحييث Immanentisation السلطة السياسية التي بُدأ في بلورة تصورها منذ القرن السابع عشر. فإذا أخذنا الكليانية في صيغتها الفاشية أو النازية فان مصدر المشروعية الذي ترتكز عليه سلطة الدولة فيها هو الشعب نفسه. لذا فان طريق صعود الحزب النازي إلى الحكم كان انتخابيا سنة 1933. لقد مثلت الكليانيات الايطالية والألمانية والروسية ضربا من النزوع القوي نحو تجسيد الدولة في المجال المحايث للشعب بما يمكن من إلغاء التقابل التقليدي بين الحاكم والمحكوم. لذلك يلاحظ كلود لوفور Claude Lefort أن الكليانية شكلت انقلابا على الديمقراطية نفسها بضرب من التمادي فيها أو الذهاب بها إلى حد أقصى :

«Le totalitarisme procède d'une mutation politique ; il s'institue par un renversement du modèle démocratique, mais il en prolonge fantastiquement certains traits, il tire sa source d'une révolution démocratique qui, si elle a longtemps cheminé sous l'ancien régime, comme le montre Tocqueville, a bouleversé le XXè siècle» [2].

---

1) J. L. Talmon, *Les origines de la Démocratie totalitaire*, (1952) texte recueilli par E. Traverso in *Le Tota..*, pp.600-608 (ترجمتنا)"

2) Claude Lefort, *Eléments pour une analyse de la bureaucratie*, Gallimard, paris, 1979, pp.23-24, cité par E. Traverso, le Tota..., Introd., Note17, p. 15

شكلت الكليانية بهذا الوجه رغم تميّزها في التاريخ السياسي الحديث تجسيدا مدهشا لنهاية التعالي في المجال السياسي باعتباره المطلب الذي سعت إلى تحقيقه الفلسفة السياسية الحديثة ومن بعدها التطور السياسي اللاحق الذي افتتحته الثورة الفرنسية. غير أن هذه المحايثة لا تتجلى في كلّ الكليانيات بنفس الطريقة. عندما يتعلق الأمر بكليانية النسق الليبرالي كما حددها ماركيوز، فإن المحايثة تتخذ شكل القانون الذي يتخلل النسق الميكانيكي لمنظومة الاستهلاك والإنتاج. ومثلما يعتبر الفاشيون أن الكلّ داخل الدولة ولا شيء خارجها، كذلك يمكن القول في حالة الليبرالية الجديدة إن الكل داخل النسق ولا شيء خارجه. محايثة مطلقة وانحلال لمصدر الهيمنة في موضوع الهيمنة، هذا هو المقوم الثاني الأساسي للكليانية في رأينا. (1)

3- التذرير : L'atomisation

تتقوم الكليانية أيضا بما تسميه آراندت العزل isolement، أي بإنهاء شروط إمكان الحيوية السياسية للمجتمع المدني :

> «On a souvent, fait observer que la terreur ne peut régner absolument que sur des hommes qui sont isolés les uns des autres, et qu'en conséquence, un des premiers soucis de tous les régimes tyranniques est de provoquer cet isolement. L'isolement peut être le début de la terreur, il est certainement son terrain le plus fertile ; il est toujours son résultat. L'isolement, est, pour ainsi dire, prétotalitaire.

ويلاحظ ه.ماركيوز في مقال لم ينشر إلا في فترة متأخرة أن بنية الحكم في دولة الرّايخ الثالث ترتكز بشكل واضح على إلغاء المسافة بين الدولة والمجتمع :

«Nous développerons ici l'idée selon laquelle l'Etat national socialiste s'est débarrassé des caractéristiques essentielles de l'Etat moderne. Ce régime tend à abolir toute distinction entre Etat et société en transférant les fonctions politiques aux groupes sociaux qui détiennent effectivement le pouvoir. (...) l'Etat moderne, ..., fut construit et organisé en dehors du champ des relations interindividuelles, domaine considéré comme non politique et répondant à des lois et des modèles propres. La vie privée, la famille, l'Eglise et des larges secteurs de la vie économique et culturelle relevaient de ce domaine. (...) l'Etat reconnaissait que certains droits sociaux spécifiques lui préexistaient, et son intervention ne se justifiait et n'était admise que pour les préserver, les promouvoir, ou les restaurer. (...) le national-socialisme a aboli cette distinction entre Etat et société» H. Marcuse, *Qu'est-ce que le National-socialisme ?,* Texte inédit publié in *Le Monde diplomatique,* Octobre 2000.

1) «Le totalitarismes - le stalinisme comme le nazisme - tendent à supprimer les frontières entre l'Etat et la société. Autrement dit, ils postulent l'absorption de la société civile, jusqu'à son anéantissement, par l'Etat. Ce dernier abolit la dichotomie classique entre Léviathan et Béhémoth : il préserve la puissance d'un ordre absolu pliant à sa volonté la multitude de ses sujets, mais cette façade cache un règne du chaos et de la destruction, une domination négatrice du principe même de la polis. Donc le paradoxe d'un Etat tout puissant qui débouche sur un *non-Etat* : en dernière analyse, le totalitarisme n'est rien d'autre que l'anéantissement du politique en tant que lieu de l'altérité, du conflit, du pluralisme du corps social sans lesquels aucune liberté n'est concevable.» Enzo Traverso, *Le Totalitarisme, Introd.* p. 16

.... L'isolement est cette impasse où sont conduit les hommes lors que la sphère politique de leurs vies, où ils agissent ensemble dans la poursuite d'une entreprise commune, est détruite» [1]

فالحياة السياسية المدنية تمثل قوة مهددة لعطالة النسق الشمولي الذي يقتضي فعلا دون رد فعل بما يسمح بتمادي الهيمنة وتعمقها. وتستخدم الدولة (أو النسق) الكليانية من أجل ذلك كل الوسائل لاستهداف الشروط التي تجعل هذه الحيوية ممكنة : مثلما أن السيطرة الشاملة تقتضي تجانس الفضاء الاجتماعي بإلغاء ملامح الاختلاف فيه، كذلك يمكن القول هنا أن إحكام السيطرة الشاملة يقتضي تفتيت الجسم الاجتماعي بمنع كل تواصل بين الأفراد فيه. ويذكرنا ذلك بمنطق العلم الحديث نفسه الذي يستدعي السيطرة على الطبيعة بإحلال التجانس التام في الفضاء والمادة من جهة وبتحويل الأجسام إلى ما يشبه الذرات المنفصلة بعضها عن بعض من جهة أخرى. كل انتظام ذاتي للعناصر بما هو موضوع السيطرة في فضاء متغاير يضع حدودا لتلك السيطرة [2]. ولعل أهم وسائل السيطرة في الفضاء الاجتماعي هو البث اللامرجعي a-référenciel للخطاب بالوجه الذي يحوله إلى آلية دعائية لا صدى لها في المجال العام سوى سلبية الإصغاء الصامت. والشبه هنا مثير للانتباه بين الخطاب اللامرجعي في المجال السياسي من اجل التفتيت والسيطرة والخطاب اللامرجعي للعلم الحديث بما أن موضوعه هو السيطرة على الطبيعة [3]. مثل هذا الإجراء يقود بحسب الوصف المطابق لدى ج. ماريجكو إلى تحويل الكلام في المجتمعات الخاضعة إلى الهيمنة الشمولية إلى كلام لا-خِطابيّ Parole a-logale، أي، بعبارة قد تقارب المعنى هنا، إلى ضرب من الثرثرة أو "الصخب الصامت". يذكر ذلك بما كان يفعله قوبلز في ألمانيا إبان الهيمنة النازية عندما كان يحبذ تقنية مكبرات الصوت كوسيلة مثلى للدعاية المدمرة للكلام [4].

---

1) H. Arendt, *Idéologie et Terreur,* Texte recueilli par E. Traverso, *Le Totalitarisme*, pp. 526-527

2) في ما يتيحه التجانس والتفتيت من قابلية للسيطرة التامة، أنظر، Jan Marejko, *Cosmologie et politique,* L'age d'Homme, 1989 & *Dix méditations sur l'espace et le mouvement*, aux mêmes éd. 1990

3) انظر القسم الأخير من هذا المقال (المفترضات الفلسفية للكليانية).

4) لقد كان قوبلز(Joseph Paul) Goebbels كما هو معروف وزيرا للثقافة (المرتكزة أساسا على الدعاية) في حكومة الرايخ الثالث 1933-1945-. كلفه هتلر بإدارة الحرب الكلية سنة 1944.

4- تعطيل القدرة على الإنشاء : La désolation

غير أن الهيمنة الكليانية لا تقف عند هذا الحد من تعطيل الحياة العامة بمحو الأفراد داخل الكتلة تعبويا، وبعزلهم عن بعضهم بعضا دعائيا، بل تذهب إلى ذلك الحد الأقصى من التعطيل بعزل الإنسان جذريا عن العالم فيما يمثل ما يمكن وصفه مع آراندت مرّة أخرى بتعطيل القدرة الإنسانية على الفعل : Désolation. وليس أبلغ في رأينا من هذا النص لآراندت في وصف الحد الأقصى من الإرهاب الذي تمارسه الكليانية على الإنسان الفرد :

«Pourtant l'isolement, bien que destructeur du pouvoir et de la faculté d'agir, non seulement laisse intactes les activités dites productives des hommes : il leur est même nécessaire. L'homme, dans la mesure où il est un *homo faber*, a tendance à s'isoler lui-même dans son travail, autrement à quitter temporairement le domaine de la politique. La fabrication (*poiesis*, la confection des choses), en tant qu'elle se distingue de l'action (*praxis*) d'une part, et du travail d'autre part, est toujours menée à bien dans un certain isolement...dans l'isolement, l'homme reste en contact avec le monde en tant qu'œuvre humaine. Ce n'est que lorsque la forme la plus élémentaire de la créativité humaine – c'est-à-dire le pouvoir d'ajouter quelque chose de soi au monde commun – est détruite, que l'isolement devient absolument insupportable. C'est ce qui peut se produire dans un monde où les valeurs majeures sont dictées par le travail, autrement dit où toutes les activités humaines ont été transformées en travail. Dans telles conditions, seul demeure le pur effort de travail, autrement dit l'effort pour se maintenir en vie, et le rapport au monde comme création est brisé. L'homme isolé qui a perdu sa place dans le domaine politique de l'action est tout autant exclu du monde des choses, s'il n'est plus reconnu comme homo faber, mais traité comme *animal laborans* dont le nécessaire «métabolisme naturel» n'est un sujet de préoccupation pour personne. Alors l'isolement devient désolation. Une tyrannie fondée sur l'isolement laisse généralement intactes les capacités productives de l'homme ; une tyrannie sur les travailleurs, comme par exemple le pouvoir sur les esclaves dans l'antiquité, serait, dès lors, automatiquement un pouvoir sur des hommes désolés et non simplement isolés, et tendrait à devenir totalitaire.» (1)

خلافا للأنظمة الاستبدادية التقليدية، لا تقف الكليانية عند حدود العزل بل تطال الكيان الفردي في عمقه لتدمر علاقته بالأشياء نفسها. وبعبارة أخرى فان الكليانية أيا كان شكل تعينها في الواقع السياسي للبشر، بمثل ما تنزع إلى إلغاء المكان عبر ابتلاع الأفراد في الكتلة المتجانسة، تميل أيضا إلى إلغاء الزمن عبر تقنية العزل والتعطيل

---

1) H. Arendt, op. cit. pp. 527-528

المطلق للقدرة على الفعل الإنشائي في الفرد. فلا غيرية هنا في بعديها الزماني والمكاني، وإنما هو الثبات المطلق داخل مجال الكتلة الغائمة للجماهير المعطلة. لذا فان الأفراد في المجتمعات التي تستبد بها الكليانية يتحولون إلى ما يصفه ك. ياسبرس بالجثث المتنقلة cadavres ambulants [1]. وهنا يبدو الشبه كبيرا بين مصير الأشياء التي أخضعت للتقنية حديثا على خلفية الخطاب اللامرجعي للمعرفة العلمية الحديثة، ومصير الأفراد في المجتمعات الكليانية المعطلة. ولا يستغرب هنا أن تكون المجتمعات الأكثر سحقا للفرد هي تلك التي تكون الأكثر عنفا ضد الطبيعة. [2]

5- إلغاء الآخرية : l'altérité

في ضوء الخصائص الأربع السابقة مجانسة (الفضاء السياسي، إنهاء التعالي في المجال السياسي، العزل وتعطيل القدرة الإنشائية على الخلق désolation)، ينبري أماننا معطى جوهري مقوم للكليانية كما تجسدت تاريخيا وكما يمكنها أن تتجسد في أية تجربة أخرى مستقبلا، هو إلغاء الآخرية L'Altérité لا باعتبارها شرطا أساسيا لكل وجود سياسي فقط بل باعتبارها شرطا مطلقا لإنسانية الإنسان نفسه. ولا تقف الآخرية هنا كما هو بيّن عند حدود العلاقة بين الإنسان والدولة أو بين الأفراد في ظل الدولة، بما هما أساسان لا بديل عنهما لكل وجود سياسي حقيقي، بل هي تشمل علاقة الإنسان بالعالم نفسه باعتباره مجالا لتحقق الماهية ومرآة ينعكس عليها الوعي الإنساني بالذات. لذلك تبدو الكليانية في عمقها ضربا من الانهيار الشامل المفضي إلى عدمية جذرية تتلاشى فيها كل صور العلاقة المقومة لكل وجود إنساني. وهو ما سبب الذهول والحيرة الكبيرين اللذيْن نتحسسهما في كتابات ياسبرس أو آرانت وغيرهما حول هذا الشأن. وبعبارة أخرى فان السؤال العميق الذي تثيره الكليانية بالنسبة إلى الإنسانية هو سؤال أعمق من أن يتعلق بالمشكل السياسي، انه سؤال وجودي بل أنطولوجي أيضا يكمن في كون الكليانية تفرض على البشر أن ينخرطوا ضد ما تقتضيه ماهيتهم نفسها ضمن إطار لا- مرجعي مطلق [3].

---

1) انظر الهامش 9 من هذا المقال.

2) في التلاؤم بين الكليانية وتجمير الطبيعة أنظر :

3) حول الكليانية بما هي إلغاء للآخرية، أنظر :

Jan Marejko, *JJ. Rousseau et la dérive totalitaire* ; H. Arendt, *Idéologie et Terreur.*

6- الرقابة بالجسد Le contrôle par le corps :

لقد برهنت التجارب الكليانية في القرن العشرين على أن الكليانية هي أيضا ذلك الشكل من التأطير الذي يختزل عناصر الوجود الاجتماعي في بعدها البيولوجي الصرف، بما يحول المجال الاجتماعي فيها إلى ما يشبه النسق الهادئ للتوزيع الحيوي الذي يُكتفي فيه بالعمل من أجل مجرد البقاء البيولوجي. أي أن المجتمعات الكليانية تبدو هنا أشبه بخلايا نمل أو نحل لا تُسمع فيها سوى أصوات الحركة العاطلة من أجل ضمان انسياب مقتضيات الاستمرار الحيوي. هذا هو ما تصفه آراندت في اعتبارها للتحول من المجتمعات التي تنظر إلى النشاط الإنساني بما هو إنشاء *poiesis* إلى تلك التي تنظر إليه باعتباره عملا travail أي من النظر إلى الإنسان ذاته باعتباره صانعا *homo faber* إلى اعتباره حيوانا عاملا *animal laborans*. في مثل هذه الظروف التي ارتبطت بميلاد مجتمعات الجماهير Les sociétés de masses يصبح مجتمع استبداد العمال La Tyrannie des travailleurs أمرا ممكنا. وفي مثل هذه المجتمعات لن يكون من الممكن تصور الإنسان باعتباره إرادة وقدرة واعية على الفعل لأنه يتحول إلى ما يشبه الدولاب المستغرق في نظام آلة مغلق. ويتضاعف الانغلاق هنا في الإنسان بانغلاقه فردا داخل نطاق حاجاته البيولوجية الخالصة، وبانغلاقه مجتمعا في إطار النسق الآلي للعمل المؤطّر عقلانيا : النسق المنغلق على نفسه لا ينسجم إلا مع ذرات تكون هي الأخرى منغلقة على نفسها. ولقد عمدت القومية الاشتراكية الألمانية حسب ماركيوز إلى إغراء العمال بخلق ما أسماه بظروف الأمن الاقتصادي التي تعوض الأفراد عن الحرّية التي كانوا يتمتعون بها في ظل الديمقراطية الليبرالية، بما شجّعهم على الاندماج بهدوء وتلقائية داخل النسق الجديد :

> «La mobilisation générale de la force de travail n'aurait pu se faire sans que l'individu reçoive des compensations pour la perte de son indépendance. Le national socialisme en offre deux : une nouvelle sécurité économique et un nouveau privilège. Le fait que l'économie impérialiste du IIIe Reich ait assuré le plein emploi, offrant du même coup une sécurité économique élémentaire à ses citoyens, est d'une importance cruciale. La liberté dont jouissaient les individus au cours de la période préfasciste était, pour une majorité d'Allemands, contrebalancée par une insécurité permanente.... On ne s'étonnera pas, dès lors, que la liberté ait peu pesé devant un système offrant une pleine sécurité à chacun des membres de la famille allemande. **Le national-socialisme changea le sujet libre en sujet économiquement stable ; la réalité rassurante de la sécurité économique éclipsa le dangereux idéal de liberté**» [1]

---

1) H. Marcuse, *Qu'est-ce que le national-socialisme*, Texte inédit publié par Le Monde Diplomatique, Octobre 20001

مثل هذا الإنسان يظل أسير نسق الحاجات الطبيعي الذي يدفع به إلى قلب حركة الآلة المادية الضخمة للنسق الحيوي الشمولي. وفيما يتفق تماما مع الخاصيتين الثانية والثالثة المذكورتين، فإننا هنا أمام كائن قد اقتلعت من أعماقه كل آخرية بما يلغي جذريا شروط وجوده السياسي نفسه :

«Devant un individu dont la vie est déterminée exclusivement par le plaisir et le déplaisir, on se trouve hors des catégories de l'obéissance et de désobéissance. Au nom de quoi pourrait-on l'engager à obéir ? Rien ! La seule possibilité de le faire se conduire selon certaines normes est un conditionnement pavlovien ou *skinnerien*. Et alors, c'est *par tout le corps* qu'il faut le contraindre ou le contrôler. Ce n'est que dans la mesure où les individus ne sont pas anomiques, que dans la mesure où ils se rapportent à l'au-delà d'eux-mêmes (à l'au-delà de leurs plaisirs ou déplaisirs charnels) qu'il est possible d'éviter la contrainte. Aussitôt que cet au-delà disparaît, aussitôt qu'on se trouve en dehors de toute transcendance, aussitôt qu'il n'y a que le plaisir et le déplaisir, il ne reste que l'extériorité du contrôle social. Bien entendu, ce contrôle social est toujours présenté sous les meilleurs atours : c'est au nom de la communauté, de la solidarité nationale, voire internationale que les contrôles sont mise en place» [1]

الانخراط الطوعي داخل آلية النسق يلغي مشروعية الأمر والامتثال بمعنييهما السياسي، أو هو يلغي القول بوجود علاقة تخارج extériorité بين طرف يمارس الإكراه الخارجي وآخر يتعرّض لهذا الإكراه كما هو شأن كل وجود سياسي في المعنى التقليدي. عندما يرتد وجود الأفراد إلى وضع لا نزوع فيه نحو حد خارجي بالنظر إليهم، عندما يُختزل وجودهم في مجرد نشاط تحكمه ثنائية اللذة والألم فان أفعالهم تتحول إلى حركات تتحكم فيها آلية مغلقة من الأفعال وردود الأفعال المادية تقع كلها داخل نسق الاستهلاك والإنتاج الحيويين : في هذا الانغلاق تحديدا تكمن نهاية شروط إمكان التمفصل الجوهري للسياسي المتمثل في تلازم الأمر والامتثال. ويبدو من الواضح أن الأفراد في المجتمعات الليبرالية، مثلهم كمثل الأفراد في مجتمعات العمال النازية أو الفاشية، يقعون ضحية هذا الانغلاق.

للقارئ أن يلاحظ هنا أننا لم نخص الكليانية بميزتين ارتبطتا بها في الأنظمة الكليانية التقليدية، ألا وهما العنف والقيادة الفردية. يعود ذلك إلى أننا نرى أن هاتين الميزتين لا تندرجان فيما اعتبرناه جوهر الكليانية الذي يدرك فوق الاختلافات الجزئية بين التجارب والأنظمة كما تعيّنت تاريخيا. فإذا كانت الكليانيات الفاشية والنازية والستالينية قد استدعت العنف المسرف، فان سبب ذلك هو كونها قد نشأت

---

1) Jan Marejko, La Cité des Mort, L'age d'Homme, Lausanne, 1994, Ch. X, Par tout le corps, p. 2361

في مناخ الحرب الشاملة كما أكدنا ذلك منذ البداية، ثم إن التطور اللاحق للكليانية بعد زوال هذه الأنظمة، أي استمرار الكليانية في صيغتها الليبرالية الحالية لا يبدو مرتكزا بشكل أساسي على العنف المادي وعلى نشر الخوف بين الناس عبر التهديد بالإيذاء المادي، بل على السيطرة الملطفة عبر الوسائط الرمزية، عبر ما يمكننا أن نسميه مع ماريجكو بالكلام الإعلامي la parole médiatique. فانصهار الأفراد في النسق الشمولي - عزلهم وتعطيل القدرة الإنشائية فيهم ثم استئصال الآخرية من أعماقهم - هو في المجتمع الليبرالي مهمة الخطاب اللامرجعي للمؤسسة الإعلامية مثلما هو نتيجة لارتباطهم بالنسق العاطل للدورة الاقتصادية للإنتاج والاستهلاك. أفراد يرتدون في تقويمهم إلى كتلة من الحاجات الحيوية يسلط عليهم خطاب لامرجعي تبثه آلات لا تدع الفرصة لرد الفعل، تلك هي الآلية المتحكمة في قلب اللعبة الليبرالية الجديدة للتحكم المحايث. صخب الآلة العسكرية للكليانيات التقليدية يضاهيه اليوم هدوء التقنية البيروقراطية وانسياب الدورة الاقتصادية للاقتصاد الليبرالي. لم يكن هذا الشكل الثاني للكليانية غريبا حسب ماركيوز عن الكليانية النازية نفسها حيث لم يكن الإرهاب ناتجا فيها عن القوة العمياء للآلة العسكرية والبوليسية فقط بل كان مرتبطا بالتلاعب بالقدرات المتضمنة في التقنية : تضخيم العمل، الدعاية، تأطير الشباب والعمالة، تنظيم البيروقراطية الحكومية والصناعية وبيروقراطية الحزب، كانت هذه كلها وسائل الإرهاب اليومي للنازية [1].

نحن هنا أمام الخصائص الجوهرية التي يقوم عليها كل نظام كلياني. يتعلق الأمر بشكل من التأطير الشامل للأفراد داخل ما يشبه الآلية الضخمة التي تسلبهم تماما كل قدرة على الانحراف خارج إملاءاتها. سواء تعلق الأمر بمجتمع يتضخم فيه دور الدولة كجهاز يبدو متعاليا ظاهريا على الفضاء الاجتماعي كما هو شأن ما نعتبره هنا كليانيات تقليدية (روسيا البلشفية، ايطاليا الفاشية...) أم تعلق بتسلل الكليانية إلى الأنظمة الليبرالية، فإننا أمام مجتمعات يتعرض فيها الأفراد إلى العزل وإلى تعطيل القدرة على الإنشاء [2] بابتلاعهم داخل نسق العمل المتضخم والى التحويل إلى كائنات تابعة لمنظومة الحاجات الكلية، ومن ثمة إلى اقتلاع شروط الاختلاف من

---

1) انظر في ذلك مثل :
Raffaele Laudani, *Au cœur du débat sur le totalitarisme, Octobre 2000, pp. 25-26*

2) «La désolation, fond commun de la terreur, essence du régime totalitaire, et, pour l'idéologie et le logique, préparation des bourreaux et des victimes, est étroitement liée au déracinement et à l'unitilité dont ont été frappées les masses modernes depuis le commencement de la révolution industrielle...» H. Arendt, op. cit. p. 528

أعماقهم بما يلقي بهم في إطار لا مكان ولا زمان له. ويبدو أنه بالإمكان هنا أن نتحدّث عن فضاء كلياني Espace totalitaire في مقابل الفضاء الديمقراطي باعتبار أن الكليانية تقوم مجانسة homogénéisation الفضاء الاجتماعي بإلغائها للتعدد الأصلي الذي يسم الأفراد في مجتمع ديمقراطي فتحولهم إلى كتلة. ولكن هذا الفضاء هو على أساس ذلك تحديدا اللافضاء عينه. وعندما ندرك أن قدرة الفرد على الإضافة من ذاته إلى العالم تتعطل في مثل هذا الفضاء كما بينت آراندت، فان معنى ذلك أن الزمن نفسه هو ما يلغى في النهاية. فضاء يساوي صفرا، وزمان يساوي الصفر، ذلكم هو الرعب الذي لم يسبق للإنسانية أن عرفته قبل نشأة الأنظمة الكليانية.

III- المفترضات الفلسفية للكليانية :

بناء على هذه المعطيات التي اعتبرناها جوهرية في كل كليانية مضت أو هي قابلة للتجسيد مستقبلا، يتسنى لنا أن نحدد ما استقصدناه بالمفترضات الفلسفية للكليانية. يبدو الأمر في أوله سهلا إذ يكفي أن نبحث في تاريخ النظريات الفلسفية السياسية القديمة والحديثة عن تلك التي يمكن اعتبارها تصورا لدولة كليانية. هذا ما نجده مثلا في **المجتمع المفتوح وأعداؤه** لكارل بوبار أو في **ج. ج. رسّو والانحراف الكلياني** لدى ج ماريجكو فيما يتعلق بنظريات الجمهورية لدى أفلاطون والدولة الكلية لدى هيغل أو الإرادة العامة لدى رسّو. غير أن هذا الأسلوب في النظر قد يقود إلى التعسف على هذه النظريات بإغفال العناصر الأخلاقية والفلسفية التي تجعل إدراجها بشكل تام في دائرة النظريات الكليانية أمرا صعبا. وفي رأينا فان تاريخ الفلسفة لم يعرف دعاة للكليانية بالمعنى الحرفي، وإنما شهد تطوّرا لأفكار مهّدت للكليانية بشكل غير مباشر.

فيما يتعلّق بالأسلوب الأول في البحث يمكننا هنا أن نستحضر مقاربتي ك. بوبار وج. ماريجكو لفلسفات أفلاطون، هيغل ورسّو :

بالنسبة إلى بوبار، يبدو تصور أفلاطون نفسه للمدينة العادلة استباقا لجنس الأنظمة الكليانية المعاصرة. فهو يرى أن البرنامج السياسي لدى هذا الفيلسوف يرتبط بمقتضيين نظريين أساسيين هما النظرية المثالية حول الثبات والتغير ونظريته في الطبيعة البشرية. الأول يرتكز على الحكم بإيقاف التغير («Arrêtez tout changement politique»)، حيث أن الثبات الاهي في حين أن التغير مرتبط بفساد المحسوس. وهو ما يوجب أن تكون الدولة نسخة مطابقة للنموذج

المثالي أي لصورة أو فكرة المدينة كما هي في ذاتها. وعن السؤال حول كيفية تحقيق ذلك يجيب أفلاطون (المقتضى الثاني) بضرورة العودة إلى الطبيعة، أي إلى الحالة البدئية التي كانت فيها جموع الجهلة خاضعة لحكم النخبة العالمة. هذان المبدآن يقودان أفلاطون إلى طرح برنامجه السياسي كما قدمه في **الجمهورية**، حيث يركز فيه بوبار على الملامح التي يعتبرها متضمنة للفكرة الكليانية للدولة :

- التقسيم الصارم للطبقات حيث يتوجب فصل الطبقة المسيرة عن الجمهور

- ربط مصير الدولة بمصير الطبقة المسيرة حيث يولي أفلاطون اهتماما خاصا بوحدة هذه الطبقة وتماسكها فيحدد قواعدَ صارمة لتكوينها وتربيتها وتوزيع المصالح بين أفرادها.

- احتكار حمل السلاح من قبل الطبقة المسيرة

- الرقابة الصارمة على الأنشطة الفكرية لهذه الطبقة بما يمنع كل تجديد في الأفكار القانونية والدينية..

- اكتفاء الدولة بنفسها واستقلالية الطبقة الحاكمة عن التجار تحسبا لكل اضطراب يمس توازن الفئة الحاكمة

يعتبر بوبار أن مثل هذه الضوابط تعكس الطابع الكلياني للبرنامج السياسي الأفلاطوني. فهو يرى أنه "**يتسنى لهذا البرنامج المرتكز عل تصور تاريخاني Historiciste للمجتمع، أن يعد برنامجا كليانيا**[1]. غير أن بوبار نفسه، الذي يصر في النهاية على كليانية أفلاطون، يعترف بصعوبة هذا الحكم لدواع نسقيه متصلة بالنص الأفلاطوني ولدواع تاريخية متصلة بصورة أفلاطون في تاريخ الفلسفة (الصورة المثالية عن أفلاطون). ويمكننا هنا أن نعتبر الداعي الأول أكثر أهمية في هذا السياق حيث يتساءل بوبار قائلا :

> «Mais n'y a-t-il pas chez Platon autre chose : à savoir des éléments qui ne sont ni totalitaires ni fondés sur l'historicisme ? Une ardente aspiration au bien et au beau ? Le désir que le pouvoir soit exercé par des sages, des philosophes, et que l'Etat soit fondé sur la justice ?.... [2]»

---

1) Karl Popper, *La société ouverte et ses ennemis* (Chap. 6), texte recueilli par Traverso in *Le Totalitarisme*, p. 593

2) Ibid., p. 593

بهذا الوجه يصبح البرنامج السياسي الأفلاطوني مجرد لحظة في سيرورة التطلع نحو أهداف أسمى. أي أن نوايا أفلاطون ليست سياسية خالصة [1]. لذا فإن إصرار بوبار لا يمنعنا ههنا من ملاحظة مدى صعوبة هذه القراءة لأفلاطون. فمجرد توفر العناصر الأخلاقية المذكورة في الرؤية الشاملة للشأن الإنساني لدى هذا الفيلسوف يجعل من هذا التأويل ضربا من التعسف. ثم أن بوبار لا يبدو هنا مدركا بوضوح للخاصية المميزة للدولة الكليانية التي تم التركيز عليها من قبل اغلب المهتمين بشأنها كما رأينا، ألا وهي إنهاء التمييز كما يقول ماركيوز بين مجال الدولة ومجال المجتمع. إذ يبدو أن تصور أفلاطون لا يحتمل القول بذلك. وبعبارة أخرى، فان تجاوز السياسي نحو أهداف أخلاقية، والإبقاء على التخارج الجوهري للسياسي (حاكم/محكومين)، فضلا عن ضرورة أن يكون حاكم المدينة فيلسوفا وليس فردا من بين الجمهور الجاهل، يبدو أن هذه الاعتبارات تجعل القول بكليانية المشروع السياسي الأفلاطوني أمرا متعذرا.

في الفصل الثاني عشر من نفس الكتاب يقيم بوبار نفس المقاربة لفلسفة الدولة لدى هيغل. ولكن الاتهام الذي يوجهه إلى هذه الفلسفة يصطدم بنفس الصعوبة، حيث يلاحظ أ. كاسيرار E.Cassirer أن مثل هذه القراءة تشكل تعسّفا على فلسفة هيغل التي لم تضع الدولة كغاية لذاتها كما سيفعل جانتيلي وموسوليني فيما بعد بل كلحظة من لحظات الروح الموضوعي. الدولة لدى هيغل تنتمي إلى مجال الروح الموضوعي Esprit objectif الذي لا يمثل سوى لحظة في سياق تطور الفكرة. في مسار هذا التطور، سيتم تجاوز الروح الموضوعي نحو الفكرة المطلقة التي تشمل لحظات ثلاث في تطورها هي الفن والدين والفلسفة. ويلاحظ كاسيرار :

> «Manifestement, il ne sera pas possible à l'Etat de traiter ces valeurs culturelles supérieures comme des simples moyens pour ses propres visées. Elles seront des fins en elles-mêmes, valant d'être respectées pour elles mêmes» [2]

تتأتى إذن صعوبة إدراج نظرية الدولة لدى هيغل، رغم النفس الشمولي الذي يميزها كما هو معروف، في سياق التمهيد للكليانية، من كون هيغل يدرج الدولة

---

1) بوبار يعترف بذلك ولكنه يصر على كليانية التصوّر الأفلاطوني للدولة :
«Je persiste cependant à penser que ce programme politique n'est pas moralement supérieur...» Ibid.

2) E. Cassirer, *Le Mythe de l'Etat*, 1946, recueilli par Traverso, in *le Totalitarisme.*

ضمن دائرة التناهي La finitude [1] وينظر إليها باعتبارها لحظة في مسار تناضج الفكرة المطلقة. فالتناهي الذي تجسمه الدولة لا يمكنه أن يستوعب اللّامتناهي الذي تعبر عنه الفكرة المطلقة. ويتضارب ذلك بشكل تام مع تقوُّم الكليانية بفعل تعطيل القدرة على الإنشاء كما تبينا مع آراندت سابقا مثلما هو يتضارب بوضوح مع تصور جانتيلي للدولة في علاقتها بالتاريخ والمجتمع والثقافة...

ولكن يبدو أن الأمر أكثر قابلية للتطبيق في فلسفة رسّو. فالتأرجح بين حدّي العزلة المطلقة (*Emile*) والانصهار المطلق في المجموع (*Le Contrat social*)، هذا التأرجح المميز لتأملات رسّو، يجعل من الممكن تنزيل أفكاره في أرضية فكرية تقود مباشرة إلى صلب الكليانية كما حددنا مقوماتها أعلاه. ذلك أن هذا التأرجح يلغي ما يسميه ماريجكو الثالث المتعالي Tiers Transcendant الذي يكفل ديناميكية العلاقة بين العزلة والمجموع. ويرتكز ج. ماريجكو الذي يدافع بشراسة عن هذا التأويل على حقيقة أنه "لا وجود حقيقي للآخرية إلا حيث توجد قرابة أو شبه ما (بين عناصر مختلفة). القطيعة التامة (بينها) تلغي الآخرية بنفس القدر الذي يسببه الاندماج أو التداخل فيما بينها" [2]. والواضح أن فلسفة رسّو تتحرك على خط التأرجح هذا بين العزلة المطلقة (القطيعة التامة) والانصهار المطلق في المجموع المتجانس :

> «L'homme des origines, en effet, est tout entier livré aux impulsions naturelles ; l'homme du contrat social est tout entier livré aux impulsions de la volonté générale. Ni l'un ni l'autre ne connaissent tension et équilibre ; ni l'un ni l'autre n'échappent à la logique des ensembles totalitaires» [3]

إن العزلة والانصهار في الكل هما ميزتا الفضاء الكلياني كما رأينا. غير أن ماريجكو نفسه يعترف بغموض الموقف الروسّوي الذي يصعب إدراجه ضمن أرضية كليانية أو ليبرالية بشكل قاطع [4]. صحيح أن روسّو لا يقر وساطة بين هذين

---

1) F.W. Hegel, *Encyclopédie des sciences philosophiques*, Gall. Paris, 1970, §463, p.415

2) Jan Marejko, *J.J. Rousseau et la dérive totalitaire*, p. 86

3) Ibid.

4) «Il est impossible de déterminer, comme on a parfois tenté de le faire (J.W. Chapman, *Rousseau-totalitarism or liberal ?* Colombia University Press, 1956), si Rousseau est totalitaire ou libéral, car la liberté politique n'est ni du côté de l'autonomie individuelle, ni du côté d'une intégration parfaite dans une communauté (organicisme)». Ibid., p. 86

الحدين بما يسمح بتمثل الحرية السياسية لديه [1]، ولكن العزلة يمكنها أن تقرأ كدلالة على إقراره برؤية للمجتمع تقتضي احترام حرية الفرد بقدر ما يتوجب عليه هو احترام الإرادة العامة ... [2]

ولكن صعوبة إدراج هذه الفلسفات ضمن دائرة الخطاب الكلياني كما سيتبلور فيما بعد مع يونغر [3] أو جانتيلي أو فرستهوف [4]، لا يمثل مع ذلك تعلة للفصل بين الحدث الكلياني وتاريخ الفلسفة. صحيح أنه يتعذّر أن نعين فيلسوفا ما بعينه كداعية للكليانية، فمنطق المقاربة الفلسفية المتكاملة للشأن السياسي لا يقبل ذلك من حيث مبادئ الأمور نفسها، [5] غير أن ملامح أساسية في بنية الفكر الحديث فرضت نفسها

---

1) «Il est difficile de s'appuyer, comme le font Raymond Polin et Robert Dérathé, sur les déclarations de Jean Jacques attestant son respect de la liberté individuelle pour déclarer que sa pensée n'est pas totalitaire. Ce n'est pas une série d'assertions sur les droits et devoirs respectifs de l'individu et de la communauté qui est déterminante, car plaquer une constitution libérale sur un régime totalitaire ne présente aucun problème. Ce n'est que lorsque l'esprit d'une législation constituante ou d'une pensée politique révère un Tiers Transcendant entre communauté et individu que l'on a un régime ou une théorie politique qui commencent à se dégager du totalitarisme. C'est un tel Tiers transcendant qui, seul, peut soutenir l'existence d'un ensemble où règne l'altérité/ il y a une symétrie remarquable entre marxisme et libéralisme, entre ce que Charles Mourras appelait le libéralisme individualiste et le collectivisme démocratique. On retrouve une symétrie analogue entre les aspirations individualistes de Rousseau et son besoin d'une communauté ; là aussi, il n'y a pas de Tiers Transcendant qui transformerait en une fertile dynamique l'oscillation stérile entre l'autonomie absolue et la communauté parfaite» Ibid. p. 87

2) نكتفي هنا بذلك لأن البحث في هذا البعد الخطير من فلسفة رسّو يتطلب مساحة أوسع.

3) Ernest Jünger, *La Mobilisation totale*, 1930.

4) Ernest Forsthof, *L'Etat Total*, 1933.

5) تحتوي بعض النظريات الفلسفية على محاور للتفكير تبدو ذات صلة واضحة بالمشروع الكلياني المعاصر. فبالإضافة إلى العناصر المذكورة عن البرنامج السياسي الأفلاطوني وعن الدولة الكلية لدى هيغل كما تبينا مع بوبار، وبالإضافة إلى التأرجح بين العزلة والانصهار المكونين بالتلازم للكليانية في فلسفة رسّو، تنبري خيوط أخرى للربط بين الكليانية والنظريات الفلسفية. فالمتأمل مثلا لنص الخطاب الشهير حول الفاشية لموسوليني وجانتيلي، لا يلبث أن تعترضه عناصر تحيله مباشرة إلى فلسفة القوة لدى نيتشه :

«tout d'abord le fascisme, en ce qui concerne, de manière générale, l'avenir et l'évolution de l'humanité, faisant abstraction de toute considération de politique actuelle, ne croit ni à la possibilité ni à l'utilité d'une paix perpétuelle, il repousse, par conséquent, le pacifisme qui cache une réconciliation à la lutte et une lâcheté devant le sacrifice. La guerre seule porte au maximum de tension toutes les énergies humaines et marque d'un sceau de noblesse les peuples qui ont le courage de l'affronter. Toutes les autres épreuves qui la remplace n'ont pas égale, elles ne placent jamais l'homme en face de lui-même, dans l'alternative de la vie ou de la mort» G. Gentile, Benito, Mussolini, *La Doctrine du Fascisme*, op. cit., p. 128

غير أن الشبه هنا ليس إلا جزئيا كما في الحالات السابقة. ففلسفة القوة لدى نيتشه لا تلتقي إطلاقا مع الخطاب الذي يصعد الدولة إلى مستوى الحقيقة في ذاتها. الدولة نفسها بما هي مجال للتأطير والعقلنة،

كمقدمات عامة لهذا الانحراف. نحن هنا أمام إقرار يتطلب الكثير من الحذر: ليس ثمة فلسفة كليانية ولكن خط السير العام للفكر الفلسفي في الغرب شهد انحرافا نحو الكليانية. كيف ذلك ؟

تتمثل هذه الملامح العامة في جملة من المصادرات المتصلة بالتصور الحديث للمعرفة؛ الكون والمجتمع السياسي. ونكتفي هنا بإجمال هذه الملامح تمهيدا للتعمق في دراستها :

- تجذّر الرؤية اللامرجعية a-référentielle للمعرفة في الفلسفة الحديثة.
- تجذّر اللاآخرية في تصور الإنسان للكون.
- أنسنة السلطة السياسية Anthropologisation du pouvoir politique ونهاية التعالي في المجال السياسي.

أ- أما فيما يتعلق بالمستوى الأول، فإنه من الواضح أن المتتبع لتطور نظرية المعرفة في الفلسفة الحديثة، سيلاحظ ، وراء الفروقات الكبيرة التي تطرحها الأنساق بطبيعة الحال، انتصارا واضحا لفكرة ذات عارفة تتحرك خارج حقل الانطولوجيا التقليدي (désontologisation du savoir)، وهو ما يمثل برأينا تصورا لامرجعيا أساسيا للمعرفة الإنسانية. فانطلاقا من هوبز وصولا إلى كانط، حتى نتجنب الإشكاليات التي يثيرها ديكارت في هذا السياق [1]، يبدو أن العقل البشري لم يعد يرتبط في نشاطه بمرجعية مطلقة خارج مجال الذات العارفة. إلغاء التطابق بين الإحساس وموضوع الإدراك الحسي الخارجي (باعتباره خلفا [2])، وتعطيل الفعالية التأملية للعقل لدى هوبز [3] أو الإقرار باستحالة الحدس العقلي وبأن الإحساس نفسه لا ينقلنا إلى مستوى الشيء في ذاته مع كانط... كل هذه القضايا تمثل التعبير الأفضل

لا يمكنها أن تنسجم مع القوة المتدفقة المبدعة التي تعبر عنها إرادة القوة في الفرد وفي الإنسانية. فلسفة الدولة الفاشية هي من هذه الزاوية فلسفة ضعف لا فلسفة قوة بالنسبة إلى نيتشه.

إن منطق التفكير الفلسفي في الفرد وفي الشأن السياسي هو دائما منطق انفتاحي يرتكز في العمق على وعي جذري بالآخرية. فهو يغادر دائما السياسي إلى ما يسمو فوقه في مجال القيم: الخير الأفلاطوني، الفكرة المطلقة الهيغلية، الحرية الفردية الروسوية وإرادة القوة المبدعة النتشوية،... كل هذه الحدود تشكل ما به لا تكون الفلسفة مجرد تفكير سياسي في السياسي.

1) حيث لم يمنع التركيز على العقل لديه من البحث عن وجود خارجي يطابق الأفكار الواضحة، ومن البحث عن ضمان الاهي خارجي يساعد على ذلك..

2) Cf. Hobbes, *De la Nature Humaine*, trad. Fr. D'Holbach, Paris, Vrin, 1999, Chap. II, pp. 28-29

3) Cf. Hobbes, *Léviathan*, Chap. V

عن هذا المنحى الجديد في تعريف المعرفة تعريفا لامرجعيا. غير أن هذا الإلغاء للمرجعية على الصعيد المعرفي هو نقطة البدء في تقويض أسس الآخرية في الفكر الحديث [I]. فبداية المشكل ميتافيزيقية بهذا المعنى.

ب- أما فيما يتعلق بالمستوى الثاني فان الأمر يبدو على نفس الدرجة من الأهمية. فإبستمولوجية العلم الحديث منذ نصوص غاليلي أضحت تقوم على إزاحة الطبيعة نفسها من دائرة المعرفة التي تحولت إلى نشاط رياضي خالص. لم يعد العقل في العلم منتصبا أمام طبيعة ما، قائمة في ذاتها وبذاتها كحقيقة مستقلة، بل صار وجها لوجه مع نفسه. ثم أن الكون الميكانيكي الذي هو سليل هذا التمشي المعرفي، لم يعد هو نفسه يستدعي الربط بعلة أولى تشبه محرك أرسطو الأول أو العلة الالاهية الفاعلة للتمثل اللاهوتي الوسيط، بل استحال آلية مستقلة بذاتها، وان كان ذلك قد تم بالتدريج في التحول من القرن السابع عشر إلى الثامن عشر. فلا آخرية في علاقة العقل بموضوع خارجي للمعرفة، لا آخرية في علاقة الإنسان بالعالم ولا في علاقة الكون بعلة أولى. وإذا أضفنا إلى ذلك الأطروحة الفيزيائية الأساسية لمبدأ العطالة، الركن الأساسي لعلم الطبيعة الكلاسيكي، أي الفصل بين المحرك والمتحرك وبين الجسم والمكان، فإننا سندرك مدى الانهيار الذي أتى على كل ملامح الانتظام في الكون الحديث، تمهيدا للانهيار السياسي نفسه [2]. بل أن الانهيار السياسي قد بدأ بالتساوق مع ذلك على صعيد المصادرات الجديدة للفلسفة السياسية التي يتبع تطورها تطور العلم والفلسفة أحيانا كما يتبع الظل الجسمَ.

ت- ففي الوجه الآخر لانهيار الآخرية نجد الصيغة السياسية لهذا التحول الذي بدأ في التشكل منذ هوبز: فكرة المماهاة بين الأفراد على أساس العقل الواحد فيهم وعلى أساس الطبيعة البشرية الواحدة تُطرح لديه منذ مقدمة **التنين**. عندما أتأمل انفعالاتي باطنيا فإنني وفقا لمبدأ التشابه la Similitude الكوني، لا أدرك نفسي فقط بل والإنسانية أيضا [3]. هذا التشابه هو الذي يقود هوبز في بداية الفصل الثالث عشر

---

1) «La façon de connaître qui triomphe dans le kantisme détermine un mode d'exercice de la raison qui dépouille cet exercice de toute altérité». Jan Marejko, *La Cité des Morts*, (La pensée au royaume de l'égalité) p.112

2) «On pourrait multiplier les exemples presque à l'infini : une véritable rage de ramener le peuple au peuple, l'individu à l'individu, le cosmos au cosmos, et d'éliminer ainsi tout ce qui pourrait lier une entité à autre chose qu'elle-même, s'empare des esprits. Tout rapport à l'autre est compris comme aliénant» Ibid. p. 238

3) T ; Hobbes, *Le Léviathan*, Introduction (le dernier paragraphe)

من القسم الأول من مجلد **التنين** إلى إقرار المساواة الطبيعية المطلقة بين البشر. [1] ويلاحظ ج. ماريجكو أن هذه المساواة تتجلى أكثر في تصور كانط للعقل فيما بعد إلى درجة لا يصبح معها ممكنا تمثل معقولية التواصل بين الأفراد :

> «La réduction des êtres humains à des êtres rationnels au sens kantien du terme a pour effet de les inscrire dans des liens qui excluent l'altérité. L'autre n'est plus réellement un autre, de même que l'objet n'est plus réellement un objet, ni le sujet un sujet, de sorte qu'il n'y a pas plus à discuter avec la personne humaine pour obtenir son accord qu'il n'y a à affronter l'irréductible altérité des objets pour les connaître. Pour que tous les citoyens s'entendent sur ce qu'il faut faire, il suffit que chacun plonge en lui-même afin de voir ce que lui dit la raison. Ce qui gouverne la communauté politique ne peut plus être extérieur à cette communauté puisque personne n'y affronte un autre que soi. Si l'un des membres de cette communauté n'est pas d'accord avec ce qu'elle a décidé, c'est qu'il n'est pas descendu assez profondément en lui-même pour retrouver la raison derrière ses passions ... En droit, personne n'exerce une pression sur personne : la raison est la même en chaque homme. L'élimination de toute altérité implique l'élimination de tout rapport d'obéissance ou de commandement et donc l'élimination du politique.» [2]

إن ما يتم إقراره على الصعيد الميتافيزيقي فيما يتعلق بنظرية المعرفة، لا يمس نظرية المعرفة وحدها بل يؤثر على مستويات النظر الأخرى أيضا. إذا كانت الذات العارفة منكفئة على نفسها ميتافيزيقيا خارج كل علاقة بالموضوع والذوات الأخرى في نفس الوقت، إذا كانت هي نفسها تتحدد خارج نطاق كل آخرية، فإن ذلك ينسحب على المستوى السياسي أيضا. الانهيار الميتافيزيقي للآخرية يتبعه انهيار سياسي لها، ولا يكفي عندئذ القول إن الفرد لم يعد بحاجة الى مجال سياسي يوجد فيه مع الآخرين وجودا مشتركا، بل يجب القول أيضا إن المجتمع السياسي، إن بقي لهذا الفهوم من معنى، لم يعد بحاجة إلى سلطة متعالية تحكمه من خارجه. مبدأ الاستقلالية المطلقة يحكم هنا كل شيء : لا أحد يمارس الضغط على آخر من خارجه، لا الفرد على فرد آخر ولا سلطة متعالية على المجتمع. ومن الواضح هنا أن الفصل بين العقل وما سواه، موضوعا كان أو عقل شخص آخر، يتلازم مع القول بوحدته في الجميع. لا يكون الفرد العاقل قادرا على الانكفاء على نفسه منعزلا إلا لأن العقل واحد وكوني. ووحدة العقل والمساواة الطبيعية المطلقة يمثلان هنا صورة الإنسان المجرد

---

1) Ibid. p. 121

2) Ibid., (L'aberration du kantisme) p. 113

الذي رأينا مع تالمون أنه يمثل شرطا لكل ديمقراطية شعبية. عندما يكون العقل فينا متماثلا، فان التماثل نفسه هو ما يجعل العزلة المطلقة ممكنة. فنقع عندئذ في فخ التأرجح بين حدي الانصهار والتجانس من جهة والعزلة الكلية من جهة أخرى. وهذان الحدان هما كما هو بيّن، ما يقوّم كل كليانية في جوهرها. وعندما نضيف إلى ذلك أنسنة السيادة بجعلها سليلة الإرادات الفردية تعاقديا كما فعلت الفلسفات التعاقدية الحديثة، فإننا نتحصل على ما وجدت فيه كل كليانية تبريرها المطلق كما رأينا. غير أننا نترك السؤال حول ما اتخذه هوبز وسبينوزا من حيطة - مخافة الإفضاء إلى هذا الخطر- مفتوحا للبحث هنا، نظرا لعدم اتساع المقام لذلك.

إن الانهيار المقوم للكليانية باعتبارها تفتيتا وإلغاء للآخرية وللتعالي في المجال السياسي، لم يمثل معطى مستجدا لحظة صعود الأحزاب الكليانية الى السلطة، لقد بدأ هذا التداعي يتسلل الى عمق الوعي الأوروبي منذ اللحظات الأولى للحداثة. لم تفعل الكليانية سوى أنها استكملت المهمة على الصعيد السياسي. فالكليانية كايدولوجيا وكنظم سياسية في أوروبا المعاصرة تحركت دون أدنى شك في قلب هذا المناخ الفلسفي والابستمولوجي. فهي لا تُفهَمُ فقط من جهة العوامل النفسية والاقتصادية التي رافقت صعودها، بل هي تُفهمُ أيضا من جهة كونها إحدى النتائج الخطيرة للحداثة. فرغم عدم وجود فلاسفة دافعوا صراحة عن هذا المشروع بشكل متكامل، إلا أن حركة الأفكار في مشهدها العام قد سمحت بحدوث الانحراف الذي لم يضعه العقل الفلسفي في الحسبان.

المصادر والمراجع

Arendt, H., *Les origines du totalitarisme*, Seuil, 1998.

Aristote, *Métaphysique*, trad. Tricot, Vrin, 1974.

Birnbaum Pierre, *La Fin du Politique*, Paris, Seuil, 1975.

H. Marcuse, *Qu'est-ce que le National-socialisme* ? Texte inédit, trad. Fr. & publié in Le Monde Diplomatique, octobre 2000.

Hegel, G.W, *Encyclopédie des sciences philosophiques*, Paris, Gall., 1970.

Heidegger M., *Essais et conférences, La Question de la technique*, NRF-Gallimard, 1958.

Hobbes, *Léviathan*, trad. Tricaud, Sirey, 1971.

....., *De la Nature Humaine.*, Trad. D'Holbach, Vrin, 1999.

Jaspers, K., *Essais Philosophiques, La lutte contre le Totalitarisme*, trad. Fr., Payot 1970.

Lalande, A, *Dictionnaire de Vocabulaires critiques et techniques de la philosophie* T. 2.

Lefort, Claude, *Eléments pour une analyse de la bureaucratie*, Paris, Gallimard, 1979.

Marcuse, Herbert, *L'homme Unidimensionnel*, Paris, Minuit, *1968.*

Marejko, Jan, *La Cité des Morts*, Lausanne, L'Age D'homme, 1994.

....., *Cosmologie et Politique*, Lausanne, L'Age D'Homme, 1989.

....., *J.J. Rousseau et la Dérive totalitaire*, Lausanne, L'Age D'Homme, 1984.

....., *Dix méditations sur l'espace et le mouvement*, Lausanne L'Age D'Homme, 1994.

Platon, *La République*, trad. Baccou, Garnier-Flammarion. 1966.

Raffaele Laudani, *Au cœur du débat sur le totalitarisme*, Le Monde Diplomatique, Octobre 2000.

Talmon, J. L., *Les origines de la Démocratie totalitaire*, (1952), Paris, Calman-Levy, 1964.

Traverso, Enzo, *Le Totalitarisme*, Paris, Seuil, 2001.

Textes recueillis par Enzo Traverso in *Le Totalitarisme* :

- R. Aron, *Etats démocratiques et Etats totalitaires*, 1939, (texte présenté sous forme de communication à la Société Française de philosophie, le 17 Juin 1939).
- H. Arendt, *Idéologie et terreur* (1953).
- Ernest Jünger, *La Mobilisation totale*, (1930) trad. De l'All. Marc B. de Launey, recueilli dans *L'Etat Universel* suivi de *La Mobilisation totale.*
- Benito Mussolini & G. Gentile, *La Doctrine du fascisme*, 1932.
- H ; MARCUSE, *La Lutte contre le totalitarisme dans la conception totalitaire de l'Et*at (1934).
- K. Popper, *La Société ouverte et ses ennemis*, (1945).
- Kohn, Hans, *La philosophie totalitaire de la guerre* (1939).